



**أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ عند معالجة
عقود الإيجار علي جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية
علي الشركات الكويتية**

**The Impact of Applying IFRS 16 When Dealing with
Lease Contracts on the Quality of Accounting
Information: Field Study on Kuwaiti Companies**

الباحث/ خالد عبدالله السمحان

باحث ماجستير

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

alsamhan1975.kk@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (٧) - العدد (١٢) الجزء الثالث

يوليو ٢٠٢١م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص:

إستهدفت هذا البحث اختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار علي جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحثون باستطلاع آراء عينة تشمل فئتين هما معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، والمحللين الماليين كممثلين لمستخدمي التقارير المالية بشأن أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي الخصائص الرئيسية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية، وهي: الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية. وقد اعتمد البحث علي المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي كمنهجية للدراسة. وقد بلغ إجمالي قوائم الاستقصاء المقبولة والصالحة للتحليل عدد ٧٨ مفردة منها ٤٢ مفردة تخص معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وعدد ٣٦ مفردة تخص المحللين الماليين للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية. وقد توصلت نتائج البحث إلي وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية، ويتحقق ذلك عن طريق تحسين: ملاءمة المعلومات المحاسبية، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب للمعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية.

الكلمات المفتاحية:

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦، عقود الإيجار، جودة المعلومات المحاسبية.

The Impact of Applying IFRS 16 When Dealing with Lease Contracts on the Quality of Accounting Information: Field Study on Kuwaiti Companies

Abstract:

This research aimed to test the impact of the application of International Financial Reporting Standard No. 16 (IFRS 16) when dealing with lease contracts on the quality of accounting information. To achieve this goal, the researchers surveyed the views of a sample that includes two categories: preparers of financial reports for companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange, and financial analysts as representatives of users of financial reports regarding the impact of applying the requirements of International Financial Reporting Standard No. 16 (IFRS 16) on the main and enhancing characteristics of accounting information, relevance, representational faithfulness, comparability, verifiability, understandability, and the timeliness for the accounting information contained in the financial reports of Kuwaiti companies. The research relied on a mixture of deductive and inductive approaches as a methodology for the study. The total number of acceptable and valid survey lists for analysis reached 78 items, including 42 items related to preparers of financial reports in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange, and 36 items related to financial analysts of companies listed on the Kuwait Stock Exchange. The research results concluded that there is a significant impact of accounting for lease contracts in accordance with International Financial Reporting Standard No. 16 on improving the quality of accounting information for Kuwaiti companies, and this is achieved by improving: the relevance of accounting information, representational faithfulness, comparability, verifiability, understandability, and the timeliness for the information contained in the financial reports of Kuwaiti companies.

Keywords:

International Financial Reporting Standard No. 16 (IFRS 16), Lease Contracts, Quality of Accounting Information.

١- مقدمة:

حظيت عملية المحاسبة عن عقود الإيجار باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمنظمات المهنية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تحظى أية مشكلة محاسبية أخرى باهتمام المنظمات المهنية الأمريكية بقدر ما حظيت به مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار، وذلك على مدار أربعة عقود منذ إصدار لجنة الإجراءات المحاسبية CAP نشرة البحث المحاسبى رقم ٣٨ (ARB NO. 38) عام ١٩٤٩م وحتى إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standard Board (FASB) المعيار ٩٨ (SFAS. 98) في مايو ١٩٩٨م. وعلى المستوى الدولي، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) في سبتمبر ١٩٨٢م بشأن المحاسبة عن عقود الإيجار، وتم تنقيحه وإصداره بمعرفة مجلس معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر ٢٠٠٣م. ووفقاً لمتطلبات هذا المعيار، يتم الاعتراف بمصروفات عقود الإيجار التشغيلية كمصروفات بقائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل الشامل، بينما يتم رسمة أصول والتزامات عقود الإيجار التمويلية بقائمة المركز المالي التي يُعدها المستأجر (تمراز، ٢٠١٠؛ Pascan, 2020; Kadochnikova and Gorodilov, 2020).

وفي هذا السياق، فقد سمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) بالاعتراف بعقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان العقد يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية إلى المستأجر. وقد ترتب على تطبيق منشآت الأعمال لمتطلبات هذا المعيار عند معالجة عقود الإيجار العديد من المشاكل، من أهمها: اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن أن تتبعها المنشآت عند معالجة عقود الإيجار تبعاً لاختلاف شكل تلك العقود ومضمونها الاقتصادي، فضلاً عن اختلاف المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار المتشابهة، وتحاليل معظم المستأجرين على شروط تبويب عقود الإيجار وعدم رسمة الأصول المستأجرة، الأمر الذي ترتب عليه خروج معظم التمويل المترتب على عقود الإيجار عن إطار الميزانية فيما يعرف بالتمويل خارج الميزانية Off Balance Sheet (Ketz, 2003; Pascan, 2020; Spanberger and Rista, 2020).

ونتيجة للانتقادات العديدة التي واجهت تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) عند معالجة عقود الإيجار، فقد اهتمت المنظمات المهنية بضرورة تطوير معيار جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار. وقد تبلور هذا الاهتمام في قيام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB) بتقديم مشروع مشترك لبيان كيفية تصنيف عقود الإيجار والمحاسبة عنها، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر يناير ٢٠١٦م المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) بعنوان "عقود الإيجار Leases". ويهدف هذا المعيار إلى توحيد المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار بين المستأجرين وبعضهم البعض، وأيضاً توحيد المعالجات المحاسبية بين المؤجرين وبعضهم البعض. فضلاً عن تلافي المشاكل الناجمة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) في المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار في الدفاتر المحاسبية لكل من المستأجرين والمؤجرين (العراييد، ٢٠٢٠؛ Pascan, 2020; Secinaro et al., 2020).

كما يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) إلى التغلب على مشاكل تصنيف عقود الإيجار بالنسبة لبعض المنشآت المستأجرة كعقود إيجار تمويلية، وتصنيفها بالنسبة لباقي

المستأجرين كعقود إيجار تشغيلية. إذ يقوم المعيار الجديد بتوحيد تصنيف عقود الإيجار في الدفاتر المحاسبية لكافة المستأجرين كعقود إيجار تمويلية، مع ضرورة رسملة جميع عقود الإيجار والافصاح عنها بقائمة المركز المالي، وذلك من خلال الاعتراف "بأصل حق الاستخدام" والاعتراف بالتزامات أو تعهدات الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر. وفي نفس الوقت، يتم الإفصاح عن مصروفات التشغيل المتمثلة في استهلاك حق استخدام الأصول، والمصروفات المالية المرتبطة بالفائدة بقائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل الشامل للمستأجر. وعلاوة على ذلك، فقد أثر المعيار الجديد على كيفية الاعتراف وعرض التدفقات النقدية المرتبطة بعقود الإيجار في قائمة التدفقات النقدية. حيث إتجه المعيار الجديد إلى تبويب المدفوعات النقدية للتزامات عقود الإيجار على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية بدفاتر المستأجر، مع تبويب مبلغ الفائدة على التزامات الإيجار على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. في الوقت الذي كانت تعالج فيه مدفوعات الإيجار بالكامل على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية في دفاتر المستأجر عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (Ozturk and Sercemeli, 2016; Matern, 2020; Gushchina, 2021). (IAS 17)

٢- مشكلة البحث:

اتجهت العديد من الدول لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، وذلك بهدف تعزيز الشفافية، والمساءلة المحاسبية، والقابلية للمقارنة للقوائم المالية على المستوى الدولي. وفي عام ٢٠١٧م بدأت العديد من الشركات حول العالم في تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، وقد ترتب على تطبيق هذا المعيار الجديد الاعتراف بالإلزامي ببعض الأصول والتزامات السابقة خارج الميزانية الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية في قوائم المركز المالي للشركات. ومنذ ١ يناير ٢٠١٩م أصبح المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) ملزماً لجميع القوائم المالية التي تعدها المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية للتقرير المالي. ويتمثل الهدف الأساسي من إصدار المعايير المحاسبية الدولية المنظمة لعقود الإيجار في التوجه نحو المحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس وفقاً لشكلها القانوني، الأمر الذي يعزز من مستوى شفافية القوائم المالية، فضلاً عن إظهار التمويل الحقيقي المترتب على عقود الإيجار بالقوائم المالية (Ket, 2003; Gushchina, 2021; Tumpach et al., 2021).

كما يتمثل الهدف من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) في التمثيل أو التعبير الصادق Faithful Representation عن معاملات الإيجار، فضلاً عن تقديم معلومات ملائمة Relevance لمستخدمي القوائم المالية لتقدير مبالغ التدفقات النقدية، وتوقيتها، وعدم التأكد المصاحب لها عند المحاسبة عن عقود الإيجار. ومن ثم، فإن الهدف الضمني لتطبيق المعيار الجديد يتمثل في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركات وجميع الأطراف أصحاب المصلحة (Spanberger and Rista, 2020).

وعلى مستوى البيئة الكويتية، تعد الكويت من أولى الدول العربية التي تبنت معايير المحاسبة الدولية من بداية سنة ١٩٩٠م، وترسيخاً لهذا التوجه فقد أشار القرار رقم ١٠ لسنة ٢٠١١م الصادر عن هيئة أسواق المال بدولة الكويت إلى اعتماد كافة المعايير الدولية للتقرير المالي ومعايير أدلة المراجعة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير معتمدة من الهيئة وفقاً لنص المادة (٦٨) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠م (هيئة أسواق المال بدولة الكويت، ٢٠١١). كما أشارت المادة رقم

(٢٤٧) من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦م إلى أنه يتعين على الشركة القابضة في نهاية كل سنة مالية إعداد ميزانية مجمعة وبيانات بالأرباح والخسائر لها ولجميع شركاتها التابعة مرفقة بالإيضاحات والبيانات المقررة وفقاً لما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية. وبالتالي، فإن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي يعد ملزماً بدولة الكويت بموجب قانون الشركات واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، ٢٠١٦).

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتبلور في الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:

- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية؟

وينبثق عن هذا السؤال البحثي الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات الكويتية.
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق بالشركات الكويتية.
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم بالشركات الكويتية.
- ما أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.

٣- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لاختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحثين باستطلاع آراء عينة تشمل فئتين هما معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، والمحللين الماليين كممثلين لمستخدمي التقارير المالية بشأن أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) على الخصائص الرئيسية والتعزيزية للمعلومات المحاسبية، وهي: الملاءمة؛ والتمثيل الصادق؛ والقابلية للمقارنة؛ والقابلية للتحقق؛ والقابلية للفهم؛ والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية.

٤- أهمية البحث:

يكتسب موضوع هذا البحث أهمية كبيرة على المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك على النحو التالي:

١/٤ الأهمية العلمية:

ترجع الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث إلى:

- زيادة مساحة الجدل الدائر بين الأكاديميين والمنظمين والمهنيين بشأن أهمية التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار (Bunea, 2017; Spanberger and Rista, 2020; Pascan, 2020)، في الوقت الذي لم يحظي فيه دراسة هذا الموضوع بالقدر الكافي من الاهتمام بالبيئة الكويتية.
- ندرة الكتابات المحاسبية التي تناولت منافع ومشاكل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16)، وخصوصاً في البيئة الكويتية.

٢/٤ الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية لموضوع هذا البحث إلى:

- اختلاف العوامل المؤسسية والاقتصادية ما بين دول العالم وبعضها البعض، الأمر الذي من المرجح أن يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المعتمد على المعايير الدولية للتقرير المالي (Spanberger and Rista, 2020).
- تقديم دليل ميداني من واقع البيئة الكويتية بشأن أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك نظراً لحدثة تطبيق المعيار الجديد، والذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية للشركات الكويتية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م.
- تقديم إرشادات لوزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وهيئة أسواق المال بدولة الكويت، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن أهم منافع ومشاكل التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار، فضلاً عن أثر التحول للمعيار الجديد على جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

٥- منهجية البحث:

اعتمد البحث على المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث استخدم الباحثين المنهج الاستنباطي في بناء الإطار النظري للدراسة واشتقاق فروضها استناداً للدراسات السابقة سواء الكتب والرسائل العلمية أو الدوريات العلمية أو الأبحاث والمقالات المتاحة على شبكة الانترنت. ثم تحول الباحثين لاستخدام المنهج الاستقرائي عند إجراء الدراسة الميدانية وتوظيف أساليب التحليل الإحصائي المناسبة لاختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بالتطبيق على البيئة الكويتية.

٦- حدود البحث:

تتمثل أهم حدود هذا البحث فيما يلي:

- أجري هذا البحث على البيئة الكويتية، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائجها على بلدان أخرى بخلاف البيئة الكويتية، حيث أنه من المرجح أن تؤثر الاختلافات المؤسسية

والاقتصادية بين الدول وبعضها البعض علي منافع تبني المعايير الدولية للتقرير المالي ببيئات الأعمال المختلفة (Spanberger and Rista, 2020).

- صعوبة فصل العوامل الأخرى المؤثرة علي جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية، ومن أمثلتها أثر تفشي جائحة فيروس كورونا علي التقارير المالية للشركات علي الرغم من أن الدراسات السابقة تشير إلي تأثير هذه المشكلة علي بيئة التقرير المالي بالشركات المختلفة.
- تقديم أدلة ميدانية وليست تجريبية بخصوص موضوع الدراسة، حيث تتطلب الدراسات التجريبية بيانات سلسلة زمنية، وهو الأمر الذي لا يمكن إجراؤه بهذه الدراسة نظراً لحدثة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي القوائم المالية للشركات الكويتية بدءاً من ١ يناير ٢٠١٩م.

٧- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

يساهم تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك عن طريق: تقليل حاجة مستخدمي التقارير المالية والمحللين الماليين إلي إدخال تعديلات علي المبالغ المفصح عنها بالقوائم المالية للمستأجرين؛ وتحسين امكانية المقارنة بين المنشآت المستأجرة للأصول والمنشآت التي تقترض لشرائها؛ وزيادة مستوي الاتساق، وضمان الالتزام بمعايير القياس المحاسبي والمبادئ المحاسبية بالنسبة لطرفي العقد، فضلاً عن اعداد قوائم مالية تعكس صورة عادلة تتفق مع الفكر المحاسبي. كما أن الفصل بين اهلاك الأصول المستأجرة والفائدة علي التزامات الإيجار بقائمة الدخل يوفر معلومات ملائمة للمستثمرين والمحللين الماليين، الأمر الذي يساهم في تعزيز شفافية معلومات الإيجار لكافة المشاركين في السوق (ميمون؛ بشونده، ٢٠١٧).

وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Ozturk and Sercemeli, 2016) اختبار أثر تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي شفافية ومصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وذلك بالتطبيق علي شركات الطيران التركية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار ترتب عليه رسملة عقود الإيجار التشغيلي، وزيادة قيم الأصول والالتزامات، وانخفاض معدل العائد علي الأصول، وتعزيز شفافية ومصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. وفي هذا الشأن، تشير دراسة (عوض، ٢٠١٧) إلي أن التزام الشركات بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) سيؤثر بشكل إيجابي علي المحتوى الاعلامي للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة بالبورصة المصرية. كما أشارت دراسة (ميمون؛ بشونده، ٢٠١٧) إلي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار سيعمل علي تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومات الواردة بالقوائم المالية، مما سيساعد المحللين الماليين والمستثمرين علي الوقوف علي المركز المالي الحقيقي للمنشآت، وتقييم الوضع المالي لتلك المنشآت بشكل أفضل، وعدم الحاجة لإجراء تعديلات علي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، والتي كان يضطر المستخدمين لأجرائها في ظل تطبيق ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

وتتفق دراسة (محمد، ٢٠١٨) مع دراسة (عبدالله، ٢٠١٨) علي أن التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) سيساعد علي عدم حاجة مستخدمي القوائم المالية لأجراء عمليات

تسوية علي المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وقياس الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار وفقاً للقيمة الحالية لدفعات الإيجار، وإعادة تقييم دفعات الإيجار المتغيرة، وتحقيق التوافق في معالجة عقود الإيجار المختلفة، وتعزيز ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية وأهميتها النسبية وقابليتها للمقارنة. كما أشارت دراسة (محمود، ٢٠١٨) إلي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يؤثر بشكل إيجابي علي منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال تحسين القابلية للمقارنة بين المنشآت التي تستأجر الأصول والمنشآت التي تقترض لشراء الأصول، وتعزيز الشفافية بشأن عمليات المنشأة ومركزها المالي. كما تتفق دراسة (Levanti, 2019) مع دراسة (Stancheva- Todorova and Velinova – Sokolova, 2019) علي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) ساعد علي تعزيز القابلية للمقارنة للقوائم المالية للمنشآت، الأمر الذي يعزز من مستوى شفافية التقارير المالية لتلك المنشآت.

وفي ذات السياق، أشارت دراسة (Kadochnikova and Gorodilov, 2020) إلي أنه من أهم منافع تطبيق الشركات للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار: التمييز الواضح لعقود الإيجار عن العقود الأخرى، والتحديد الدقيق لمكونات عقد الإيجار وكيفية ترسيمها، والحالات التي يجب أن تطبق فيها المنشآت متطلبات معايير محاسبية أخرى بخلاف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16)، وقواعد تحديد مدة الإيجار بشكل دقيق. وتتفق دراسة (Matern, 2020) مع دراسات (Sokolova et al., 2020; Spanberger and Rista, 2020; Heywood, 2020) علي أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يعزز من مستوى شفافية القوائم المالية. كما أشارت دراسة (Gushchina, 2021) إلي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يعزز من التمثيل الصادق عن مستوى المخاطر التي تواجهها الشركات.

وبناءً علي نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث في صورته العدمية علي النحو التالي:

الفرض الرئيسي للبحث: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

ويعرض الباحثون أثر تحول المنشآت من تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) إلي تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي الخصائص الرئيسية وتعزيزية للمعلومات المحاسبية، وذلك علي النحو التالي:

١/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي ملاءمة المعلومات المحاسبية:

تستوجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) عرض مدفوعات الإيجار بالكامل في قائمة التدفقات النقدية للمنشآت المستأجرة ضمن القسم الخاص بالتدفقات النقدية التشغيلية، بينما تستوجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) تقسيم مدفوعات الإيجار إلي جزئين، الجزء الأول يعكس الفائدة علي التزام الإيجار ويُعرض كتدفقات نقدية تشغيلية، والجزء الثاني

يعكس المدفوعات النقدية للالتزام بالإيجار ويُعرض ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، مما يحسن من لماعة المعلومات المحاسبية، ويعزز في نهاية المطاف من جودة المحتوي المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية (Ozturk and Sercemeli, 2016).

وعلي الرغم من أن تحول المنشآت من تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) إلى تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) لا يترتب عليها تغيير في إجمالي التدفقات النقدية بين طرفي عقد الإيجار، إلا أنه من المرجح أن يؤثر بشكل جوهري علي كيفية تبويب أو عرض التدفقات النقدية بقائمة التدفقات النقدية، وذلك عن طريق الحد من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مع زيادة مقابلة في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كنتيجة لعرض جميع مدفوعات التزامات الإيجار ومدفوعات الفائدة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، مما يساعد علي تحسين لماعة المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية، ويعزز في نهاية المطاف من مستوى جودة المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (ميمون؛ بشوندة، ٢٠١٧).

وفي ذات السياق، فإن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار يساهم في توفير معلومات لمائمة لمستخدمي التقارير المالية. ويرجع ذلك إلي معالجة أصل حق الاستخدام بطريقة مشابهة لمعالجة الأصول غير المالية، فضلاً عن معالجة التزام عقد الإيجار بطريقة مشابهة لباقي الالتزامات، وأيضاً الفصل بشكل واضح بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية (محمد، ٢٠١٨).

وتشير دراسة (Davidson and Cheong, 2017) إلي أن رسملة عقود الإيجار التشغيلية سينتج عنه تحسين القيمة الملائمة لعقود الإيجار بالقوائم المالية. وأيضاً، سيؤثر تطبيق المعيار الجديد بشكل جوهري علي أصول والتزامات الشركات الاسترالية، وعلي النسب المالية الرئيسية، ونسب الديون. كما سيؤثر تطبيق المعيار الجديد علي القطاعات الصناعية والاستهلاكية بما يفوق تأثيره علي القطاعات الأخرى. وعلاوةً علي ذلك، سيؤثر دمج معاملات الإيجار التشغيلي في القوائم المالية سيساعد علي تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يعزز من شفافية الممارسات المحاسبية بخصوص معاملات الإيجار.

وبناءً علي نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول للبحث في صورته العدمية علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على لماعة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

٢/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية:

يساهم تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار في تحسين التمثيل الصادق للمؤشرات والنسب المالية، وبخاصة نسبة الرفع المالي. كما يساهم في تحسين الأداء المالي للمنشآت، وبخاصة المنشآت المستأجرة التي تعتمد علي عقود الإيجار

التشغيلية بصورة كبيرة، فضلاً عن تعزيز شفافية ومصدقية القوائم المالية، الأمر الذي يدعم قدرة المستثمرين في الحصول علي صورة واضحة بشأن الوضع المالي لتلك المنشآت (Maali, 2018).

وفي ذات السياق، يشير (محمد، ٢٠١٨) إلي أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار يساهم في تحسين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وذلك لوجوب معالجة كافة عقود الإيجار بشكل متسق في دفاتر المستأجر. فيجب علي المستأجر معالجة عقود الإيجار كعقود تمويلية فيما عدا حالتين محددين هما: عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تغطي مدة زمنية أقل من سنة واحدة، أو عقود الإيجار منخفضة القيمة التي تقل فيها قيمة الأصل المستأجر عن ٥٠٠٠ دولار، الأمر الذي ساهم في الحد من المرونة وإمكانية التحايل من قبل المستأجرين عند تحديد نوع عقد الإيجار. ولذا، فإن تطبيق هذه المتطلبات يقود للتعبير الصادق عن أصول، والتزامات، وإيرادات، ومصروفات عقود الإيجار، الأمر الذي يؤدي إلي تحسين مستوى الإفصاح وتعزيز مستوى الشفافية.

وتشير دراسة (عبدالله، ٢٠١٨) إلي أن تطبيق المنشآت لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) سيعزز من جودة المحتوي الاعلامي للقوائم المالية، وخاصة بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين، وذلك لأن الاعتراف بالأصول والتزامات المتعلقة بعقود الإيجار في صلب القوائم المالية يوفر تمثيل صادق عن المركز المالي للمنشأة، ويعزز من مستوى الشفافية بخصوص الرفع المالي وهيكل رأس المال، مما يساعد المستثمرين والمحللين الماليين علي تقييم المركز المالي للمنشأة، وأدائها المالي، وتدفعاتها النقدية بشكل أفضل. كما يساعد تطبيق المعيار الجديد علي إتاحة المعلومات لجميع المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، الأمر الذي يساعد علي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، مما يعد مؤشراً علي جودة البيئة المعلوماتية لتلك المنشآت.

وبناءً علي نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني للبحث في صورته العدمية علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ علي التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.

٣/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

إن تطبيق المنشآت لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) سيساعد علي دمج بعض المعلومات الهامة بخصوص عقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين، وأن غياب هذه المعلومات كان يعرقل المستثمرين والمحللين الماليين عن إجراء المقارنات السليمة بين المنشأة الواحدة خلال الفترات المتعاقبة أو مقارنة المنشأة بغيرها من المنشآت الأخرى المثيلة. وبالتالي، فإن تطبيق المعيار الجديد سيحسن من قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وذلك لأن المنشآت سوف تعترف بالأصول والتزامات لجميع عقود الإيجار، مع قياس الأصول والتزامات الإيجارية بنفس الطريقة، مما يعزز من إمكانية مقارنة القوائم المالية للمنشآت المستأجرة ببعضها البعض، فضلاً عن مقارنة

القوائم المالية للمنشآت المستأجرة مع غيرها من المنشآت التي تشتري تلك الأصول بالنقدية المتاحة لديها أو عن طريق الاقتراض (عبدالله، ٢٠١٨).

وفي ذات السياق، يشير (ميمون؛ بشوندة، ٢٠١٧) إلى إن تحول المنشآت من تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17) إلى تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يساهم في تحسين إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت، وذلك عن طريق توحيد الاعتراف والقياس لأصول والتزامات جميع عقود الإيجار بدون إجراء أية تعديلات، فضلاً عن تعزيز إمكانية المقارنة بين المنشآت المستأجرة للأصول والمنشآت التي تقتض لشراء الأصول. كما يساهم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) إلى إظهار حقيقة الاختلافات الاقتصادية بين معاملات الإيجار وبعضها البعض.

وبناءً على نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث للبحث في صورته العدمية على النحو التالي:

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بالشركات الكويتية.

٤/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) على القابلية للتحقق من المعلومات المحاسبية:

يتميز المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) بإلغاء شروط رسملة عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، والتي كانت واردة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ (IAS 17)، مما يساهم في الحد من الأحكام الشخصية للمستأجرين عند تصنيف عقود الإيجار، وذلك بتحديد معايير كمية أو نسب مئوية يجب الاستناد إليها عند تحديد تبويب أو تصنيف تلك العقود، الأمر الذي يساعد على تقليل التضارب وتحسين الاتساق بين المعالجات المحاسبية للعقود المتماثلة (محمد، ٢٠١٨).

وفي ذات السياق، يضمن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار زيادة مستوى الاتساق، ويضمن الالتزام بمعايير القياس المحاسبي والمبادئ المحاسبية بالنسبة لطرفي العقد، فضلاً عن أعداد قوائم مالية تعكس صورة عادلة تتفق مع الفكر المحاسبي (ميمون؛ بشوندة، ٢٠١٧). كما يشير (محمود، ٢٠١٨) إلى أن تطبيق المنشآت لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يساعد على تحقيق الاتساق بين متطلبات معالجة عقود الإيجار في ظل المعيار الجديد مع متطلبات معايير المحاسبة الأخرى، فضلاً عن الحد من المرونة المتاحة لإدارات المنشآت المستأجرة في الاختيار بين معالجة عقد الإيجار كعقد تشغيلي أو كعقد تمويلي، وذلك لوجود معايير كمية واضحة يمكن الاستناد عليها عند اختيار طريقة معالجة هذه العقود، مما يحسن من إمكانية التحقق من تلك القياسات، ويعزز بالتالي من شفافية التقارير المالية.

وبناءً على نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الرابع للبحث في صورته العدمية على النحو التالي:

الفرض الفرعي الرابع: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق بالشركات الكويتية.

٥/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم:

يشير (Deloitte, 2016) إلى أن تطبيق المنشآت لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) قد ساعد في الحد من المرونة المتاحة لإدارات المنشآت المستأجرة في تصنيف عقود الإيجار بالطريقة التي تتفق مع تفضيلاتها، مما ساعد على توفير معلومات قابلة للفهم عن عقود الإيجار، الأمر الذي يعزز من شفافية التقارير المالية، ويقود في النهاية إلى حماية المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية من الفهم أو التفسير الخاطئ لهذه المعلومات.

وفي ذات السياق، يشير (محمود، ٢٠١٨) إلى أن تطبيق المنشآت لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يساعد على توفير إطار شامل ومتناسك عند معالجة قضايا عقود الإيجار، وتحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة عبر القطاعات المختلفة وكذلك أسواق رأس المال، وتوفير مزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي التقارير المالية، وتحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي بخصوص عقود الإيجار لدى كل من المستأجرين والمؤجرين على حدٍ سواء، مما يقود لتبسيط القوائم المالية وسهولة فهمها من قبل مستخدمي التقارير المالية.

وبناءً على نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الخامس للبحث في صورته العدمية على النحو التالي:

الفرض الفرعي الخامس: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم بالشركات الكويتية.

٦/٧ أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) على توقيت المعلومات المحاسبية:

إن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية لعقود الإيجار. ويرجع ذلك إلى الفصل بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية في دفاتر المستأجرين وفقاً لقيمة الأصل محل الإيجار، فضلاً عن عدم تغيير طبيعة الالتزام الناتج عن عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية (محمود، ٢٠١٨).

وفي ذات السياق، فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى أهمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، حيث تزيد منافع تطبيق المعيار الجديد عن تكاليف تطبيقه، والتي من أهمها: تكلفة تطبيق أو تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات، وتحديد معدلات الخصم المستخدمة، وتدريب فريق العمل، وتكاليف متطلبات الإفصاح لدى المنشآت المستأجرة التي يوجد لديها بنود ذات أهمية خاصة في عقود الإيجار وتستلزم أعداد إفصاحات إضافية. كما يساعد تطبيق المعيار الجديد في دفاتر المؤجرين والمستأجرين إلى تقديم معلومات تعبر بصدق عن معاملات الإيجار. وتساعد تلك المعلومات مستخدمي التقارير المالية في

تقييم أثر تلك المعاملات علي القوائم المالية للمنشآت المختلفة. وكذلك قياس أثر الإفصاح عن معاملات الإيجار علي المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية لتلك المنشآت (عبدالله، ٢٠١٨).

وتشير دراسة (Deloitte, 2017) إلى أن تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار يساهم في الحد من الفجوة التمويلية التي تعاني منها العديد من المنشآت، وذلك لوصول المعلومات في توقيتها المناسب، مما يساعد علي إزالة القيود المالية التي تعاني منها هذه المنشآت، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي علي الوفاء باتفاقيات وتعهدات الدين.

وبناءً علي نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الفرعي السادس للبحث في صورته العدمية علي النحو التالي:

الفرض الفرعي السادس: لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.

٨- الدراسة الميدانية:

تتناول الدراسة الميدانية النقاط التالية: وصف مجتمع وعينة الدراسة؛ وأدوات الدراسة الميدانية؛ واختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء؛ واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ وأساليب التحليل الإحصائي؛ ونتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

١/٨ وصف مجتمع وعينة البحث:

اتساقاً مع طبيعة مشكلة الدراسة والهدف منها، فقد قام الباحثين بتحديد مجتمع الدراسة في فئتين، تتمثل الفئة الأولى في معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، بينما تتمثل الفئة الثانية في المحللين الماليين كممثلين لمستخدمي التقارير المالية. إذ قام الباحثين بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء يدوياً، فضلاً عن إتاحة قائمة الاستقصاء الكترونياً في ظل سياسات التباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومة الكويتية لمواجهة تفشي فيروس كورونا. وقد بلغ إجمالي قوائم الاستقصاء المقبولة والصالحة للتحليل عدد ٧٨ مفردة منها ٤٢ مفردة تخص معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وعدد ٣٦ مفردة تخص المحللين الماليين للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٢/٨ أدوات الدراسة الميدانية:

اعتمد الباحثون في إجراء الدراسة الميدانية على أسلوب قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/٢/٨ قوائم الاستقصاء:

تم الاعتماد علي المعايير التالية عند تصميم قوائم الاستقصاء، وهي:

- تصميم قوائم الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك على النحو التالي:

التصنيف	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

- تضمين قائمة الاستقصاء لبعض المعلومات الديموغرافية عن أفراد عينة الدراسة، وهي: الجنس، والمؤهل العلمي، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، وذلك بهدف وضع تصور عن مدى اهتمام أفراد عينة الدراسة بموضوع البحث. ويوضح الجدول رقم (٨-١) التالي الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٨-١)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الوصف	العدد	النسبة
الجنس		
ذكر	٥٤	٦٩,٢%
أنثى	٢٤	٣٠,٨%
الإجمالي	٧٨	١٠٠%
المؤهل العلمي		
بكالوريوس	٦١	٧٨,٢%
دبلوم دراسات عليا	٧	٩%
ماجستير	٤	٥,١%
دكتوراه	٦	٧,٧%
الإجمالي	٧٨	١٠٠%
الوظيفة		
معد قوائم مالية	٤٢	٥٣,٨%
محلل مالي	٣٦	٤٦,٢%
الإجمالي	٧٨	١٠٠%
عدد سنوات الخبرة		
أقل من ٣ سنوات	٢٢	٢٨,٢%
من ٣ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	١٣	١٦,٧%
من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة	٢٠	٢٥,٦%
من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	١٨	٢٣,١%
٣٠ سنة فأكثر	٥	٦,٤%
الإجمالي	٧٨	١٠٠%

٢/٢/٨ المقابلات الشخصية:

أجري الباحثين العديد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الواردة بقائمة الاستقصاء، حيث أجري الباحثين عدداً من المقابلات الشخصية المباشرة وجهاً لوجه مع عدد من أفراد عينة الدراسة، فضلاً عن التواصل باستخدام التطبيقات الإلكترونية الحديثة مثل الواتس آب وماسنجر وغيرها. وقد اضطر الباحثين لاستخدام

الوسائل الإلكترونية الحديثة التزاماً بسياسات التباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومة الكويتية في إطار التدابير الاحترازية المقررة لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-١٩.

٣/٨ اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء:

يقيس اختبار الصدق مدى الاتساق الداخلي بين أسئلة أو فقرات قائمة الاستقصاء أو يشير إلى مدى قوة الارتباط بين أسئلة أو فقرات قائمة الاستقصاء، بينما يقيس اختبار الثبات مدى إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا أعيد توزيع قائمة الاستقصاء على نفس العينة في نفس الظروف أو يشير إلى مدى استقرار استجابات المستقصي منهم وعدم تغيرها بشكل كبير إذا أعيد توزيع نفس القائمة على نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد استخدمت الدراسات السابقة أكثر من طريقة لقياس معامل الصدق والثبات Reliability Coefficient ، وتعد طريقة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha هي أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً في العلوم الاجتماعية. ويستخدم معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس مدى صدق قائمة الاستقصاء، بينما يستخدم الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس مدى ثبات قائمة الاستقصاء. ويوضح الجدول رقم (٨-٢) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ألفا كرونباخ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨-٢)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ألفا كرونباخ

الفئة	عدد فقرات الاستقصاء	معامل ألفا كرونباخ	الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ
عينة معدي القوائم المالية	٦	٠,٨٨٠	٠,٩٣٨
عينة المحللين الماليين	٦	٠,٨٣٥	٠,٩١٤

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٨-٢) السابق أن معامل الصدق يبلغ ٠,٨٨٠ لعينة معدي القوائم المالية، بينما يبلغ ٠,٨٣٥ لعينة المحللين الماليين. ويبلغ معامل الثبات ٠,٩٣٨ لعينة معدي القوائم المالية، في حين يبلغ ٠,٩١٤ لعينة المحللين الماليين. وبالتالي، فقد جاءت نتائج اختبارات الصدق والثبات لعينة المحللين الماليين متسقة إلى حد كبير مع نتائج عينة معدي القوائم المالية. وتشير تلك النتائج إلى توافر مستوي مرتفع من الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء ككل سواء بالنسبة لعينة معدي القوائم المالية أو عينة المحللين الماليين. وبناءً على نتائج هذا الاختبار، يتضح صحة هذه القائمة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار فروض الدراسة.

٤/٨ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يجب التعرف أولاً على شكل توزيع بيانات الدراسة، وذلك كأساس لاختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل هذه البيانات. ولاختبار ما إذا كانت بيانات الدراسة الميدانية تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، استخدم الباحثين اختبار كولمغوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov اللامعلمي الذي

يعد من أكثر الاختبارات شيوعاً وقبولاً في الدراسات الاجتماعية لاختبار شكل توزيع البيانات. ويوضح الجدول رقم (٨-٣) التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٨-٣)
نتائج اختبار كولمغروف سميرونوف

فقرات قائمة الاستقصاء	قيمة اختبار K-S	مستوى الدلالة Asymp. sig.
X1	٢,٥٦٦	٠,٠٠٠
X2	٢,٠٣٦	٠,٠٠١
X3	٢,٦٧٦	٠,٠٠٠
X4	٢,٥٤٥	٠,٠٠٠
X5	٢,٧٧٩	٠,٠٠٠
X6	٢,٤٥٨	٠,٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٨-٣) السابق أن أكبر قيمة لمستوى الدلالة Asymp.Sig لاختبار كولمغروف سميرونوف K-S تبلغ ٠,٠٠١ للفقرة (X2). كما يتضح أن مستوى الدلالة Asymp.Sig لجميع فقرات قائمة الاستقصاء أقل من مستوى المعنوية المقبول ٠,٠٠٥، الأمر الذي يشير إلى أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي. واستناداً لذلك، فإن أساليب الاختبارات المعلمية لا تصلح لتفسير نتائج بيانات هذه الدراسة، مع صلاحية استخدام أساليب الاختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests لتفسير نتائج تلك البيانات.

٥/٨ أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحثين علي أسلوب الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 23.0) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ولاختبار صحة الفروض، اعتمد الباحثين علي الاحصاءات الوصفية والاستدلالية، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٨ الاحصاء الوصفي:

يمكن اختبار مدي قبول أفراد عينة الدراسة لفقرات قائمة الاستقصاء استناداً لمتوسط التكرارات Mean Frequency، والانحراف المعياري. ويشير متوسط التكرارات إلي المتوسط الحسابي لكل استجابة أو فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء. إذ قام الباحثين بتصميم قائمة الاستقصاء طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale خماسي الأبعاد، حيث توجد خمس رتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وتتراوح الأهمية النسبية لهذه الرتب من (١) لحالة الرفض التام إلي (٥) لحالة القبول التام (غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً). وبالتالي، تُعد الفقرة التي تحصل علي أكثر من (٣,٥) درجة مقبولة، بينما الفقرة التي تحصل علي درجات تتراوح بين [٣,٥، ٣] فتحتطي بمستوي من الحياد بين أفراد عينة الدراسة. وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك علي مستوي أكبر من القبول بين أفراد عينة الدراسة بشأن تلك الفقرة، في حين أن الفقرة التي تحصل علي (٢,٥) درجة فأقل يوجد اتفاق بين أفراد عينة الدراسة علي رفضها أو عدم قبولها.

٢/٥/٨ الناحصاء الاستدلالي:

ويستخدم الناحصاء الاستدلالي في التعرف علي مدي جوهريّة أو معنوية استجابات أفراد عينة الدراسة بشأن ما توصلت إليه الدراسة النظرية، وسيعتمد الباحثين علي اختبارين للحكم علي مدي معنوية كل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، وهما:

- اختبار χ^2 كـ χ^2 -square: ويُعد من الاختبارات اللامعلمية Nonparametric Tests التي تستهدف التعرف علي القيمة الفارقة بين الاستجابات، وذلك من خلال مقارنة قيمة χ^2 -square المحسوبة مع قيمة χ^2 الجدولية لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء. ويشير ارتفاع قيمة χ^2 -square المحسوبة عن قيمة χ^2 الجدولية إلي إتفاق أفراد عينة الدراسة بشأن قبول تلك الفقرة، في حين يشير إنخفاض قيمة χ^2 -square المحسوبة عن قيمة χ^2 الجدولية إلي عدم إتفاق أفراد عينة الدراسة بشأن قبول تلك الفقرة.
- مستوى الدلالة (Asymp.sig): ويشير إلي مدي جوهريّة أو معنوية استجابات أفراد عينة الدراسة بشأن كل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك عن طريق مقارنة مستوى الدلالة (Asymp.sig) المحسوب لكل فقرة مع مستوى المعنوية الجدولي. فإذا انخفض مستوى الدلالة (Asymp.sig) المحسوب عن ٥%، فإن ذلك يشير إلي معنوية تلك الفقرة، أما إذا زاد مستوى الدلالة (Asymp.sig) المحسوب عن ٥%، فإن ذلك يشير إلي عدم معنوية تلك الفقرة.

٦/٨ نتائج التحليل الإحصائي للبيانات:

يهدف الفرض الفرعي الرئيسي للبحث لاختبار أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار علي جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية، حيث تم استطلاع آراء فئات عينة الدراسة من معدي القوائم المالية والمحليين الماليين بشأن فقرات تمثل الأثر الناجمة عن التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بالبيئة الكويتية، ويرمز لتلك الفقرات بالرموز من (X1) إلي (X6). ويوضح الجدول رقم (٨-٤) التالي نتائج الناحصاء الوصفي، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٨-٤)
نتائج الناحصاء الوصفي

الترتيب وفقاً للأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي Mean	بيانات
-------------------------------	-----------------	-------------------	----------------------	--------

بيان	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب وفقاً للأهمية النسبية
يؤثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية، وذلك من خلال:				
X1 تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية.	٤،١٤	٠،٨١٧	٨٢،٨٢%	٢
X2 تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	٤،١٥	٠،٧٩١	٨٣،٠٨%	١
X3 تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.	٣،٨٧	٠،٨٥٨	٧٧،٤٤%	٥
X4 تحسين القابلية للتحقق للمعلومات المحاسبية.	٣،٨٦	٠،٩٧٧	٧٧،١٨%	٦
X5 تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.	٣،٩١	١،٠٩٥	٧٨،٢١%	٣
X6 توصيل المعلومات المحاسبية في توقيتها المناسب.	٣،٨٨	٠،٩٦٧	٧٧،٦٩%	٤

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج الاحصاء الوصفي الواردة بالجدول رقم (٨-٤) السابق ما يلي:

- بالنسبة للفقرة رقم (X1)، فقد حصلت على متوسط تكرارات قدره (٤،١٤) بانحراف معياري قدره (+٠،٨١٧) وبأهمية نسبية بلغت (٨٢،٨٢%)، مما يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة بشأن أثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- قبول أفراد عينة الدراسة لجميع الفقرات المتعلقة بأثر التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند معالجة عقود الإيجار على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية، وذلك لأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من (٣). وتشير تلك النتائج إلى اتفاق معدي القوائم المالية والمحللين الماليين مع نتائج الدراسة النظرية بشأن أثر المحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- أن التحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بأن هذا التأثير وفقاً لأهميته النسبية يجب ترتيبه على النحو التالي: X2 والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث حصلت على أعلى متوسط تكرارات قدره (٤،١٥) وبأهمية نسبية قدرها (٨٣،٠٨%). يليها بعد ذلك الفقرة X1 والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، وذلك بمتوسط تكرارات قدره (٤،١٤) وبأهمية نسبية قدرها (٨٢،٨٢%). ثم الفقرة X5

والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للفهم، وذلك بمتوسط تكرارات قدره (٣،٩١). يليها الفقرة X6 والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في توصيل المعلومات المحاسبية في توقيتها المناسب، وذلك بمتوسط تكرارات قدره (٣،٨٨). يليها الفقرة X3 والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وذلك بمتوسط تكرارات قدره (٣،٨٧). وأخيراً، تحتل الفقرة X4 الترتيب الأخير بمتوسط تكرارات قدره (٣،٨٧) وبأهمية نسبية قدرها (٧٧،١٨%)، والتي تشير إلى دور المعيار الجديد في تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق.

ويوضح الجدول رقم (٥-٨) نتائج الاحصاء الاستدلالي، وذلك على النحو التالي:
جدول رقم (٥-٨)

نتائج الاحصاء الاستدلالي

رقم الفقرة	قيمة كا ^٢ Chi square	درجات الحرية df	مستوى الدلالة Asymp. sig.
X1	٤٤،٥٦٤	٣	معنوية ٠،٠٠٠
X2	٣٣،٢٨٢	٣	معنوية ٠،٠٠٠
X3	٣٤،٢٠٥	٣	معنوية ٠،٠٠٠
X4	٢٢،٤١	٣	معنوية ٠،٠٠٠
X5	٥٢،٥١٣	٤	معنوية ٠،٠٠٠
X6	٤٧،٧٦٩	٤	معنوية ٠،٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٥-٨) السابق ما يلي:

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X1 تبلغ (٤٤،٥٦٤) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٧،٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠،٠٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X1 يقل عن مستوي المعنوية المقبول (٠،٠٠٥). وتشير تلك النتائج إلى رفض الفرض العدمي الفرعي الأول وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X2 تبلغ (٣٣،٢٨٢) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٧،٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠،٠٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X2 يقل عن مستوي المعنوية المقبول (٠،٠٠٥). وتشير تلك النتائج إلى رفض الفرض العدمي الفرعي الثاني وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً

للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X3 تبلغ (٣٤،٢٠٥) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٧،٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠،٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X3 يقل عن مستوى المعنوية المقبول (٠،٠٥). وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية للمقارنة.

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X4 تبلغ (٢٢،٤١) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٧،٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠،٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X3 يقل عن مستوى المعنوية المقبول (٠،٠٥). وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي الفرعي الرابع وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق بالشركات الكويتية.

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X5 تبلغ (٥٢،٥١٣) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٩،٤٩) عند درجات حرية ٤ ومستوي معنوية ٠،٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X5 يقل عن مستوى المعنوية المقبول (٠،٠٥). وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي الفرعي الخامس وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم بالشركات الكويتية.

- أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفقرة X6 تبلغ (٤٧،٧٦٩) وهي أكبر من قيمة كا^٢ الجدولية التي تبلغ (٩،٤٩) عند درجات حرية ٤ ومستوي معنوية ٠،٠٥. كما أن مستوى الدلالة المحسوب Asymp.sig للفقرة X5 يقل عن مستوى المعنوية المقبول (٠،٠٥). وتشير تلك النتائج إلي رفض الفرض العدمي الفرعي السادس وقبول الفرض البديل، حيث يتفق أفراد عينة الدراسة بشأن وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.

وبناءً عليه، واستناداً لنتائج الاحصاء الوصفي والاستدلالي يمكننا القول برفض الفرض العدمي الرئيسي للبحث القائل بأنه " لا يوجد أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي

للتقرير المالي رقم ١٦ على خصائص جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية"، الأمر الذي يشير إلى قبول الفرض البديل بوجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

٩- النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن تقديم بعض التوصيات وتبسيط الضوء على بعض مجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

١/٩ نتائج الدراسة الميدانية:

توصلت الدراسة الميدانية للنتائج التالية:

- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين لملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الكويتية للمقارنة.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق بالشركات الكويتية.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم بالشركات الكويتية.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تعزيز التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية بالشركات الكويتية.
- وجود أثر معنوي للمحاسبة عن عقود الإيجار وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ على تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات الكويتية.

٢/٩ توصيات البحث:

- في ضوء هدف البحث، وأهميته، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية، يوصي الباحثون بما يلي:
- يجب توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي بتطوير بعض المقررات الدراسية، لتناول أثر تطبيق المنشآت للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) عند المحاسبة عن عقود الإيجار.
- يجب على الجمعيات والنقابات المهنية تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين لتدريبهم على متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16)، وأهم المشكلات التي قد تواجههم عند تطبيق المعيار، فضلاً عن تطوير معرفة إدارات المنشآت بأهمية تطبيق متطلبات المعيار الجديد على شفافية القوائم المالية لتلك المنشآت.

- يجب علي الجهات التشريعية، والجمعيات والنقابات المهنية، وهيئة أسواق المال بدولة الكويت دراسة المشكلات الضريبية الناجمة عن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) في البيئة الكويتية، وأثر هذه المشكلات علي الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.
- يجب علي إدارات المنشآت دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي مجالات الأعمال، ونظم إدارة البيانات لديها، وذلك لوضع خطة واضحة للتعامل مع متطلبات المعيار، والتواصل مع أصحاب المصالح حول تأثير المعيار علي قوائمها المالية، والمؤشرات والنسب المالية لهذه المنشآت.
- ضرورة التوسع في الإفصاح عن معلومات الإيجار، وذلك بهدف الحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية والمضللة، والتي قد تقود للاضرار بمصالح جميع مستخدمي التقارير المالية.
- يجب علي هيئة أسواق المال بدولة الكويت اعداد نشرات وارشادات لمعدي التقارير المالية والمحللين الماليين وغيرهم من أصحاب المصالح بشأن المتطلبات الجديدة لمعالجة عقود الإيجار ومتطلبات الإفصاح وتأثيرها علي القوائم المالية.

٣/٩ مجالات البحث المستقبلية:

- يقترح الباحثين ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام في الدراسات المستقبلية للموضوعات التالية:
- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي قيمة المنشأة.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي قرارات الاستثمار.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي الأداء المالي للشركات.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي نسبة الدين.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي مكافآت وتعويضات العاملين.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي ممارسات إدارة الأرباح.
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي جودة التقارير المالية.
 - الانعكاسات الضريبية لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16).
 - أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ (IFRS 16) علي تخطيط عملية المراجعة.

- ١٠- قائمة المراجع:
- ١/١٠ المراجع العربية:
- ١/١٠ الدوريات العلمية:
- العرابيد، خميس محمد سعيد خميس، (٢٠٢٠)، "واقع تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية*، المجلد ١١، العدد ٢، ص ٥٩٠-٦١٤.
- تمارز، محمد محمد حامد، (٢٠١٠)، "تطوير المعايير المحاسبية بهدف علاج مشكلة التمويل خارج الميزانية نتيجة عقود الإيجار"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال*، العدد ٢، ص ١٣-٦٩.
- عبدالله، هدى محمد محمد، (٢٠١٨)، "دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي وشفافية ومصادقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية*، المجلد ٩، العدد ٣، ص ١-٦٨.
- عوض، آمال محمد محمد، (٢٠١٧)، "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس*، المجلد ٢١، العدد ٤، ص ٨١٢-٨٧٢.
- محمد، تامر سعيد عبد المنعم، (٢٠١٨)، "المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS16 وأثرها على تحسين القوائم المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس*، المجلد ٢٢، العدد ٢، ص ١٧٦-٢٥٥.
- محمود، عمرو السيد ذكي، (٢٠١٨)، "أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦- عقود الإيجار - علي نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر - دراسة تجريبية"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة*، العدد ٢ (ديسمبر)، المجلد ٢، ص ١٩٣-٢٧٣.
- ميمون، إيمان؛ بشوندة، رفيق، (٢٠١٧)، "أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي: دراسة مقارنة IAS 17 و SCF و IFRS 16"، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد بوضياف المسيلة*، العدد ٣، ص ١٤٣-١٥٦.
- ٢/١/١٠ مراجع أخرى:
- هيئة أسواق المال بدولة الكويت، (٢٠١١)، "قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١١م بشأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية لدي هيئة أسواق المال بدولة الكويت"، بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠١١م، متاح علي: <https://www.cma.gov.kw>.
- وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، (٢٠١٦)، "قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦م بإصدار قانون الشركات"، بتاريخ ١ / ٢ / ٢٠١٦م، متاح علي: <https://moci.gov.kw/ar>.

10/2 References:**10/2/1 Books and Dissertations:**

- Gushchina Anastasiia., (2021), "IFRS 16: changes to the financial metrics of retailers", **Bachelor's Thesis, Degree Programme International Business, University of Applied Sciences**, pp. 2-35.
- Ketz J. Edward, (2003), "Hidden Financial Risk: Understanding Off-Balance Sheet Accounting", **John Wiley and Sons Inc.**, part II, August, pp. 137-140, Available at: [http:// www.LisAri.com](http://www.LisAri.com).
- Matern, Konstantin., (2020)., "The impact of IFRS 16 on Adidas AG's financial statements and company valuation", **Masters Degree in Finance from the NOVA, School of Business and Economics**.
- Spanberger, Jonathan and Rista, Momtahina., (2020), "Implications of IFRS 16 adoption: Evidence from Swedish publicly listed firms", **Degree of Master**, pp.1-49.

10/2/2 Periodicals:

- Bunea, S., (2017), "Analysis of conceptual and technical (in)consistencies in the IFRS 16 "Leases"accounting model", **The Annals of the University of Oradea, Economic Series**, Vol. 26, Issue 1, pp.247-258.
- Davidson Xu., and Cheong Robyn, (2017), "Converting Financial Statements: Operating to Capitalised Leases", **Pacific Accounting Review**, Vol. 29, Issue 1, pp.34-54.
- Heywood, Christopher., (2020), "Australian corporate real estate lease reporting ahead of IFRS 16", **Pacific Rim Property Research Journal**, Vol.26, Issue 2, pp. 131-148.
- Kadochnikova, A. and Gorodilov M., (2020), "Features and Main Problems of Application IFRS 16 Leases", **Managerial Challenges of the Contemporary Society, Proceedings- Cluj-Napoca**, Vol.13, Issue.1, pp. 95-98.
- Levanti, D. A., (2019), "IFRS 16 Leases- Financial Statements Disclosures for Credit Institutions", **Eco Forum Journal**, Vol.8, No. 3/20, pp.51-56.
- Maali, Bassam., (2018), " The Effect of Applying the New IFRS 16 "Leases" on Financial Statements: An Empirical Analysis on the Airline Industry in the Middle East", **Organisational Studies and Innovation Review**, Vol. 4, No.1 (Spring), pp.1-9.
- Ozturk, M., and Sercemeli, M. (2016), "Impact of New Standard "IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case

Study on an Airline Company in Turkey", **Business and Economics Research Journal**, Vol.7, No.4, PP. 143-157.

- Pascan Irina-Doina., (2020), "Reporting Lease Contracts According to IFRS 16: Case of Romanian Entities", **University Annals, Economic Sciences Series**, Volume XX, Issue 2, pp.1031-1038.
- Secinaro, Silvana; Valerio Brescia; Daniel Iannaci and Federico Chmet., (2020), "Relevance in the Application of IFRS 16 for Financial Statements: Empirical Evidence the Impact of the Financial Method in SMEs", **Chinese Business Review**, Vol.19, No.1, PP. 1-15.
- Stancheva- Todorova, E., and Velinova - Sokolova, N. (2019), "IFRS 16 Leases and Its Impact on Company's Financial Reporting, Financial Ratios and Performance Metrics", **Economic Alternatives**, Vol.1, No.1, PP. 44-62.

10/2/3 Working Papers and Others:

- Deloitte., (2016), "New IFRS 16 Leases Standard: The Impact on Business Valuation", Available at: <http://www.deloitte.com>.
- Deloitte., (2017), "Deloitte Insights: IFRS 16 Leasing", Available at: <http://www.deloitte.com>.
- Sokolova, N., Sokolova, A., and Golotvina, E., (2020), "Analysis Of The Influence Of First-Time Adoption Of IFRS 16 “Leases” On Russian Companies’ Finance Indicators", In **K. S. Soliman (Ed.), Proceedings of the 34th International Business Information Management Association Conference (IBIMA)**, pp. 9625-9644.
- Tumpach Milos, Zuzana J., Zuzana K., and Petra K., (2021), "Datasets of impact of the first-time adoption of IFRS 16 in the financial statements of Slovak compulsory IFRS adopters", pp.1-8, Available at: <http://www.elsevier.com/locate/dib>.